المحاضرة الرابعة : تقنيات التّعليق على الأحكام والقرارات القضائية

- المبحث الثاني: : منهجية التّعليق على الأحكام والقرارات القضائية،

إن عملية التعليق على أي حكم أو قرار قضائي تتطلب من الطالب إتباع منهجية معينة وتتمثل هذه المنهجية في إتباع مرحلتين أساسيتين و هما:

المطلب الأول المرحلة التحضيرية:

يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر التالية

الفرع الأول :الوقائع.

هي كل الأحداث السابقة على الدعوى و التي يخلق بسببها النزاع أو هناك مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني، مما يستلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع و أثناء استخراج الوقائع يجب على الطالب مراعاة ما يلي :

-1-استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع :و التي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النزاع، من جهة ثانية يعتمد عليها من أجل إيجاد السند القانوني المناسب لها و ذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال على ذلك :يذكر في القرار أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين محمد و علي، و تبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أن محرك السيارة فيه عيب و أن البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب التدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع

-2-استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني و حسب وقوعها و ترتيبها بشكل نقاط :و يكون ذلك بعرض العناصر الواقعية بشكل يراعي التسلسل الزمني في حدوثها، و يكون ذلك بأسلوب و لغة المعلق و ليس بترداد و اجتزاء مقاطع من الحكم أو القرار

مثال :يذكر في الحكم أن (أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس، و في شهر جوان أصدر (أ) إيجابا ثاني لـ (د)، و تبين بعدها أن (ب) قد أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل، فوفقا لذلك ترتب الوقائع كالتالي:

-(أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس

-(ب)أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل.

-(أ)أصدر إيجابا ثاني لـ (د) في شهر جوان

-3-الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم :و هذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم أو القرار موضوع التعليق، وبالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة، و هذا يعني أنه لا يجوز التكهن و الافتراض وإضافة عناصر واقعية من عند المعلق لم ترد في القرار أو الحكم.

فإذا ذكر في القرار أن محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر، فدفع عمر جزء من الثمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب أثناء تعليقه لا يذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

-4- تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا :إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي إلى دراسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال :حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له للعب القمار، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام و الآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب و ليس محل العقد

<u>الفرع الثاني :الإجراءات:</u>

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، و تنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النزاع القضائية بشكل واضح، و يقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التعليق. ويعرض في كل مرحلة الأسباب الواقعية و القانونية و طلبات كل من الخصوم ثم الحل القانوني الذي أعطي للنزاع،و يجب على الطالب أن يراعي في استخراجها ما يلي:

-1-تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع :فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا.

2- تبيان كل إجراء بدقة و إيجاز و ذكر كل النقاط المتعلقة به :فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، و الجهة القضائية التي مثل أمامها وبماذا يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرارا و الجهة القضائية التي أصدرته، و بماذا يقضي.

3-أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن في الدعوى :فإذا كان القرار محل التعليق صادر من المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

الفرع الثالث :الإدعاءات.

هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع و الأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

و بما أن إدعاءات الطرفين تكون متضاربة و متقابلة، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني، أين يكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له للفصل في النزاع، و لاستخراج الإدعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي:

- ذكر الإدعاءات مع شرح كل الحجج و الأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف :

تحديد وعرض الإدعاءات مع استعراض وشرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند إليها كل طرف، فلا يكتفي مثلا بأن يقول فقط: "يدعي زيد مخالفة وسوء تطبيق القانون"، بل يذكر النّص القانوني الذي أساء القضاة تطبيقه، فالنّص القانوني يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق ، ثم يشرح حجة المتقاضي ودليله على صحة إدعاءه.

- ترتيب الادعاءات .

إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر أولا إدعاءات المستأنف ثم إدعاءات المستأنف ضده، و يجب ذكرها في شكل نقاط و ذكر كل إدعاءات على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الإدعاءات بأسلوبه الخاص و بشكل مختصر.

-عدم افتراض ادعاءات غير موجودة في الحكم أو القرار محل التعليق.

الاكتفاء بالإدعاءات المذكورة في الحكم أو القرار القضائي دون افتراض إدعاءات أخرى، فلا يجوز للطالب أن يفترض إدعاًءا لم يثره أي من الخصوم وإذا ذكرت إدعاءات طرف واحد فعلى الطالب أن يكتفي بذكرها دون أن يفترض إدعاءات الطرف الآخر.

- **الفرع الرابع :المشكل القانوني.**

إن المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع، بعد سماعه لإدعاءات الخصوم فالإدعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا، يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره ،قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الإدعاءات، و أيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، و يراعي الطالب في استخراجه ما يلي :

-1- طرح المشكل القانوني في شكل سؤال :مثلا هل العقد المبرم بين محمد و علي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ و بالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ و ما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

-2-طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية :فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟

-3-أن يطرح المشكل القانوني بدقة :فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، و هذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية، مثلا بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الأب أم العمة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر،أم تسأل عمته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، و باعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

-4-أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا :على الطالب أن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

مثال :بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ و ما هي صوره و آثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ و هل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى إمكانية العقد للإبطال.؟

المطلب الثاني :المرحلة التحريرية.

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية و تطبيقية في آن واحد.

– الفرع الأول :الخطة:

لكي تكون الخطة ملائمة للدراسة، لا بد من مراعاة ما يلي:

–يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع، خاتمة.

–وضع خطة تطبيقية: فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية و أطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية و ذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري و آخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

–أن تكون الخطة دقيقة: و ذلك بوضع عناوين دقيقة و تجنب العناوين الطويلة.

–أن تكون الخطة متوازنة: و ذلك من حيث المباحث و المطالب.

–أن تكون الخطة متسلسلة: بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

–وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح: فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، هكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين،و هي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائية.

الفرع الثاني :المناقشة.

و فيها يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة و تحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

–1– مقدمة.

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، و بعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع و الإجراءات والإدعاءات، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة ومختصرة

2- صلب الموضوع.

في هذه المرحلة ، يبدأ الطالب بمناقشة و تحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاة و التي طرحها الخصوم في شكل إدعاءات، و في كل نقطة يناقش الطالب نظريا و تطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، و يكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا و تكون دراسة صلب الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

3- خاتمة.

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين، يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه أو رفضه مع إعطاء البديل له.